جهود مقابلة النسخة المخطوطة الوحيدة مع النسخة المطبوعة: حلول عند عدم رجحان إحداهما، تحقيق الجامع الكبير نموذجًا

ثريا أحمد

ABSTRACT

The endeavours attained in treating Islamic manuscripts as proper as they deserve are obvious among academicians, for being predominantly well-preserved in related entities. Furthermore, the fraternity of Islamic philologists added another feather to their hat for holding steadfastly to editing the legacy of texts, one after another. Routinely, once each philologist intends to edit a scripture, he is required to be in access to all surviving versions of it. Out of the common, there is occurrence of dealing with a sole version. This paper will delve into the deep exemplified by an attempt achieved in editing 403 hadith of Musnad Ali ibn Abi Talib under the Division of Doings from the book al-Jami' al-Kabir by al-Sayuti. The fraction of the colossal masterpiece is a ground for the case mentioned which the author herself had edited it with assistance of improper transcript. In an attempt to raise the matter from blur to clear, this paper carries out an analytical study on the predicaments derived from flaws of both sides which undoubtedly require alternatives. This filling of gaps accentuates the importance of proficiency in terms of language, field and ropes of the manuscript combined with traits of patience, sincerity and well-observance.

Keywords: Philology, Sole Version, Solutions, Transcript

التقديم

إنّ هذا الكتاب الذي نحن في رحابه المسمّى بـ"الجامع الكبير" أو "جمع الجوامع" من إنجاز الإمام عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن عثمان بن محمد بن خضر بن أيوب بن محمد بن همام الدين الخضيرى الأسيوطي أو السيوطي الشافعي. فالكتاب هو سفر ضخم جليل القدر يجتمع فيه ما لم يجتمع في غيره من كتب السنة لما تحتويه من الأحاديث المورودة في الكتب الستة، والمسانيد العشرة، وغيرها. وكان جهود المؤلف، الإمام جلال الدين

السيوطي تهدف إلى جمع كل ما تصل إلى يده من المرويات وتقصد جمع السنة باستيعاب. ولم يتسن له ذلك لوقوع وفاته رحمه الله قبل أن يتم عمله كما خططه، ومع ذلك يبقى الجامع الكبير هو أجمع كتاب للسنة.[1] وقد قصد الإمام من تأليفه جمع كل ما دوّن من الأحاديث، سواء كانت من كتب السنة أو من غيرها، وجعل له قسمين:

الأول، قسم الأقوال: وهو يحتوي على الأحاديث القولية البحتة، المرتبة على حروف المعجم.

والثاني، قسم الأفعال: وفيه الأحاديث الفعلية المحضة، أو المشتملة على قول وفعل معا من استفتاء الصحابة لرسول الله صلى الله عليه وسلم أو استشارتهم له، أو قصص ومواقف التي عاشوها مع النبي صلى الله عليه وسلم أو نحو ذلك. وهذا القسم مرتب على المسانيد.[2]

فبداية اهتمام جامعة الأزهر الشريف بكتاب "الجامع الكبير" تتمثل في طبع الكتاب لأول مرة في عام إحدى وتسعين وثلاثمائة وألف للهجرة (1391 هـ) بتوجيه من فضيلة الإمام الأكبر آنذاك الدكتور عبدالحليم محمود – طيب الله ثراه – لمجمع البحوث الإسلامية. وأصرّ فضيلة الإمام على المضي في إبراز هذا الكتاب ونشره برغم المعارضات بناء على احتوائه على بعض المناكير مع أن كثيرا من الكتب السنة المعتبرة لا تخلو من هذا العنصر.[3] ثم واصل قسم الحديث وعلومه بجامعة الأزهر فرع البنات هذه الجهود بتقسيم أحاديث "الجامع الكبير" على الطالبات في مرحلتي الماجستير والدكتوراه ليقمن بتحقيقه، وكانت الباحثة من ضمن هؤلاء. وشاءت الأقدار أن يكون نصيبها من "الجامع الكبير" مجموعة الأحاديث من مسند علي بن أبي طالب ف ي قسم الأفعال، وهي تحتوي على أربعمائة حديث وثلاثة، بداية من الحديث

---

[1] خليفة، محمد رشاد. (1983). *مدرسة الحديث في مصر: منذ سقوط بغداد إلى نهاية القرن العاشر الهجري*. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ص 244–245.

[2] عبد اللطيف، عبد الموجود محمد. (1983). *كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام صلى الله عليه وسلم*. القاهرة: مكتبة الأزهر ج 2 ص 210–211.

[3] خليفة، (1983). ص 249.

عن علي، قال: "دخل علقمة بن علاثة على النبي صلى الله عليه وسلم فدعا برأس" إلى الحديث "عن سويد بن عفلة، قال دخلتُ على علي بن أبي طالب وهو يأكل...." الحديث. وقامت الباحثة بترقيم الأحاديث التي في حيازتها بداية من الرقم 1 إلى الرقم 403.

المنهج المتّبع في تحقيق النسخة الوحيدة

وقد شاءت الأقدار أن تكون الشريحة من الكتاب الضحم لدى الباحثة هي الجزء المخطوط اليتيم من قسم الأفعال، بخلاف قسم الأقوال فله نسخة مخطوطة أخرى من دار المخطوطات الكويتية. لذلك، تم تحقيق النصوص بمقابلة النسخة المخطوطة بالنسخة المطبوعة. والنسخة المخطوطة المتواجدة تخص بهذه المجموعة من الأحاديث هي نسخة وحيدة مصورة عن مخطوطة دار الكتب المصرية تحمل رقم 95 وصورت بمطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، وكانت بخط محمد صابر تابع سيدي سليمان الحضيري الزبيري الصديقي، وقد سجل الناقل في نهاية الجزء بأنه أنهى نسخه في سنة 1189، وهذه النسخة المصورة من مقتنيات مكتبة المصطفى الكائن في منطقة الدمرداش بالقاهرة، ويشار إليها في الرسالة بالرمز (خ).

وأما النسخة المطبوعة فهي أحاديث الجامع الكبير التي قام بجمعها الأستاذ عباس أحمد صقر والأستاذ أحمد عبد الجواد وسمياها "جامع الأحاديث" , ورتبا أحاديث كل مسند على الأبواب الفقهية، وطبعت هذه النسخة بمطبعة محمد هاشم الكبتي بدمشق سنة 1979م. مع الشكر والتقدير لجهدهما، فإن النسخة لم تكن محققة تحقيقا جيدا، ولم تكن تحتوى على كل أحاديث الأصل، بل معظمها، وهي مشار إليها في الرسالة بالرمز (ط). ففي حالة التعارض بين النص المخطوط والنص المطبوع سواء من حيث اختلاف الكلمة، أو زيادة

الكلمة أو نقصها يُثبت ما هو في النسخة المخطوطة على أنها هي الأوثق والأصح، ويقام بكتابته في المتن ويُشار في الهامش إلى ما يخالفه في النسخة المطبوعة على نحو الآتي.[4]

فَبِاللهِ [فَتِقُوا](3) وَإِيَّاهُ فَارْجُوا، [فَالْمَحْرُوْمُ](4) مَحْرُومُ الثَوَابِ،

(3) كذا فى خ، وهو فى ط " ثقو ".
(4) كذا فى خ، وهو فى ط " فان المحروم ".

وقد تخالف هذه القاعدة بأن يرجح ما في النسخة المطبوعة في حالات؛

1- إذا كان في النسخة المخطوطة خطأ في الآيات القرآنية مع مراعاة مراجعة القراءات المختلفة قبل ترجيح الصواب.

2- الأخطاء اللغوية.

3- السقط الذي يعتل بمعنى المتن.

4- عدم تطابق نقل المؤلف لنص من سبقه من مصدره الأصلي.[5]

ومع ذلك، ليس من المستبعد أن يوجد نصّ الحديث الّذي يمثِّل التوافق التام بين النسختين؛ المخطوطة والمطبوعة دون أدنى الاختلاف كما هو الحديث الآتي الّذي يظهر من غير الأقواس المركّنة توضع في أيّ من ألفاظها[6]:

[4] ثريا بنت حاج أحمد بن معصوم، *من كتاب الجامع الكبير للسيوطى - الجزء الثانى (تخريجاً وتقويماً وبياناً للغريب من مفردات الأحاديث)*. (2002). رسالة الماجستير من قسم الحديث وعلومه، كلية الدراسات العربية والإسلامية، جامعة الأزهر فرع البنات بالقاهرة. 1: 249.

[5] المرجع السابق 1: ث

[6] المرجع السابق. 1: 262.

الحديث الثامن والتسعون

عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: أَصَبْتُ جَارِيَةً مِنْ السَبْيِ مَعَهَا ابْنٌ لَهَا، فَأَرَدْتُ أَنْ أَبِيعَهَا وَأَمْسِكَ، ابْنَهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: "بِعْهُمَا جَمِيْعَاً أَوْ امْسِكْهُمَا جَمِيْعَاً ". حل، ق.

ولم تكن النسخة المطبوعة تستوعب كل أحاديث "الجامع الكبير" بل معظمها كما هو المذكور قبل ذلك، فمن البديهي أن تصادف الباحثة قلّة من واقع عدم تمكُّن مقابلة كلّ النصوص المخطوطة بها، ويستدعي البحث إلى المصدر البديل؛ وعلى سبيل المثال لا الحصر نصّ الحديث الآتي[7]:

[7] المرجع السابق. 2: 801.

الحديث السابع عشر بعد الثلاثمائة

عَنْ عَلِيٍّ، إنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ قَاعِدًا فِيْ مَوْضَعِ الْجَنَائِزِ، فَطَلَعَ الْحَسَنُ وَ الْحُسَيْنُ فَاعْتَرَكَا(1) **فقال رسول الله صلى الله عليه وسلموعليٌّ جالسٌ: "[وَيْهَا]**(2)**حُسَيْنٌ، خُذْ حَسَنًا". فقلتُ: "تُؤَلِّبُ**(3)**عَلَى حَسَنٍ وهُو أكبرُهما، يا رَسولَ الله". فقال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: "هذا جبريلُ قائمٌ وهو يَقُوْلُ: [وَيْهَا]**(4) **حَسَنُ ،خُذْ حُسَيْناً".** ابن شاهين وسنده لا بأس به إلا أنه منه انقطاعاً.

---

(1) أي ازدحم، واعترك القوم إذا ازدحموا. لسان العرب 4/2011.

(2) كذا في كنز ، وهو في خ "ويهن". فـ"وي"كلمة تعجب ، فإذا أغْرَيْتَ رجلا ، قلت له "ويها يا فلان"، وهي تكون للواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث ، وتستعمل لغرض التحريض كما تقول: دونك يا فلان . لسان العرب 6/ 4944 ، المعجم الوسيط 2/ 1061.

(3) أي تحرض . المعجم الوسيط 1/ 23.

(4) كذا في كنز ، وهو في خ "ويهن".

ولعدم ورود الحديث في النسخة المطبوعة لجأت الباحثة إلى البديل لها وهو كتاب "كنز العمّال" للمتّقي الهندي ترمز إليه بـ"كنز" لعمل المقابلة. ومن خلاله ترجّح لفظ "ويها" من المصدر البديل[8] على لفظ النسخة المخطوطة وهو "ويهنّ". فالأمور الآنف ذكرها هي المبادئ الأساسية في ترجيح إحدى التسختين عند تعارضهما أثناء إنجاز التحقيق للنسخة اليتيمة الّتي تُحظى أيضا باعتناء الأيادي المدرّبة لها؛ ولم تُحبس في أدراج الإهمال ولم تفت عن موكب الاهتمام والاعتزاز بالثراء الثقافي للعالم الإسلامي.

[8] الهندي، علي المتّقي بن حسام الدين. *كنز العمّال في سنن الإقوال والإفعال*. (1993). بيروت: مؤسسة الرسالة. 13: 661.

المناهج البديلة عند عدم رجحان أية من النسختين

وقد سلف الذكر عن طرق ترجيح أحد اللفظين عند وقوع الاختلاف بين النسختين، الّتي من خلالها سارت الباحثة المحققة في إتيان النصوص كما نقلها مؤلِّفها الإمام السيوطي رحمه الله بقدر المستطاع. ويبقى تحدّي آخر يريد البحث إلقاء الأضواء عليه – رغم ندرة حدوثه – وهو الدائر في كيفية تحقيق المخطوطة ذات النسخة اليتيمة توسعة لآفاق النقاش. حقيقةً، في أثناء القيام بالتحقيق قد تستبعد الباحثة أن يكون اللفظ في كلٍّ من النسختين المخطوطة والمطبوعة صحيحاً، لذلك تتصرّف بإتيان البديل له. وتختلف أسباب استبعاد اللفظ مما يترتّب من ذلك التباين في اختيار المسارات الموصلة إلى الألفاظ البديلة لعلّها هي الّتي قصدها المؤلِّف الجليل الإمام السيوطي رحمه الله. وفي السعي للوصول إلى المبغى تتبع الباحثة خمسة مسارات بديلة كالآتي ذكرها:

أ) الرجوع إلى المناهج المتّبعة للكتاب الّذي يراد تحقيقه

ومن علامات الاستفهام الّتي تطفو على السطح أثناء التحقيق، ما هو يسهل على الباحث حلّه بمجرّد الرجوع إلى المناهج الّتي على أسسها يُدوّن الكتاب. فلمعرفة الباحث مُسبقًا بكيان الكتاب تجعله مدركًا وسريع الملاحظة بأيّ خلل بين سطور الكتاب الّذي يصدر من الناقل سهوا. ومثال لذلك ما وجد في النصّ الآتي[9]:

[9] ثريا بنت حاج أحمد بن معصوم. (2002). 1: 306

الحديث السابع عشر بعد المائة

عَنْ عَمْرِو بِنْ حُرَيْثٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُوْلُ: "إِنَّ أَفْضَلَ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ ρ [أَبُوْ] (1) بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ". وَفِي لَفْظٍ " ثُمَّ عُثْمَانُ". حل، وابن شاهين فى السنة،كر(2).

(1) كذا فى ط، وهو فى خ " أبوا ".

(2) ذكر الرمز فى خ و ط مرتين ، والأولى قبل الرمز حل.

إنّه من دأب السيوطي في جامعه الكبير عقب ورود الحديث أن يذكر المصادر المعزوّ إليها النصّ؛ سواء بشكل الرموز أو بإيراد أسمائها مختصرة. ويتبيّن من النصّ المحقَّق المذكور أن السيوطي عزا الحديث إلى أبي نعيم في "حلية الأولياء" (حل)[10]، وابن شاهين في "السنة"، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (كر)[11]. للمتأمِّل في النصّ سيلاحظ تعقيب الباحثة في الهامش على الرمز (كر) بأنّه ذُكر مرّتين خطأً في كلتا النسختين المخطوطة والمطبوعة بذكر الأوّل قبل الرمز (حل)؛ والثاني في الأخير. استقرّت الباحثة عند تحقيقها النصّ على شطب (كر) الأول مع إبقاء الثاني لمعرفتها بنهج ترتيب المصادر المعزوّ إليها في الجامع الكبير غالبًا على حسب الترتيب الزمني[12]. ومن ضوئه تبقي ترتيبه في الأخير دون الأوّل لأنّ ابن عساكر

[10] عبد الهادي، عبد المهدي عبد القادر. (1987). *طرق تخريج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.* القاهرة: دار الاعتصام. ص. 47.

[11] المرجع السابق في نفس الصفحة.

[12] ثريا بنت حاج أحمد بن معصوم. (2002). 2: 1006.

من المتأخِّرين تأخّرت وفاته عن الآخرين في 571هـ[13]؛ أما أبو نعيم الأصبهاني فوفاته في 430هـ،[14] وابن شاهين في 385هـ[15].

ب) الاستعانة بكتب غريب الحديث والمصادر المعزوّ إليها

من البديهي أن تحتلّ متون الحديث أكبر مساحة من نصوص الكتاب لذلك معظم جهود تداول المقارنة وانتقاء اللفظ الصحيح تقع في النصوص الحديثية. فحدوث الأخطاء في كتابة هذه النصوص من قبل الناسخ وارد يتطلّب تصحيحها من الكتب الأخرى على مفدمتها أصناف الكتب الحديثية منها المؤلّفات في غريب الحديث بجانب المصادر التي عزا إليها السيوطي رحمه الله للحديث المعنيّ. فالحديث التالي هو خير مثال لذلك[16]:

---

[13] **هو أبو القاسم، علي بن الحسن الدمشقي الشافعي المعروف بابن عساكر**. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. (1985). *سير أعلام النبلاء*. تحقيق: الأرنؤوط، شعيب والعرقسوسي، محمد نعيم. بيروت: مؤسسة الرسالة. 20: 554-570.

[14] **هو احمد بن عبد الله بن احمد بن إسحاق أبو نعيم الاصبهانى المهرانى**. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد. (1992). المنتظم في تاريخ الأمم والملوك. تحقيق: عطا، محمد عبد القادر وعطا، مصطفى عبد القادر.بيروت: دار الكتب العلمية. 15: 268.

[15] **هو عمر بن احمد بن عثمان بن احمد بن محمد بن ايوب ابو حفص الواعظ المعروف بابن شاهين**. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. (د. ت.) *تاريخ بغداد أو مدينه السلام منذ تأسيسها حتى سنة 463*. بيروت: دار الكتب العلمية. 11: 265.

[16] ثريا بنت حاج أحمد بن معصوم. (2002). 1: 292

الحديث الحادى عشر بعد المائة

عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: "أَمَرَنِى رَسُوْلُ اللهِ ρ أن [أَغُورَ](1). مَاءَ(2). بَدْرٍ(3)". ع وابن جرير وصححه، حل، والدورقى، [هق] (4) .

(1) هكذا فى مسند أبى يعلى ومجمع الزوائد، وهو فى السنن الكبرى وحلية الأولياء و خ و ط أغور. وأعور ماء بدر أى يدفنها ويطمها. النهاية 320/3.

(2) زيد فى ط بعده آبار.

(3) تقدم ذكرها فى حديث رقم 10.

(4) سقط من خ، وأثبته من ط.

تقدم الباحثة اللفظ "أعور" على الآخر "أغور" كما يورَد في أحد المصادر المعزوّ إليها وهو مسند أبي يعلى الموصلي، وتبعه الهيثمي عند تعليقه للحديث في كتابه "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد". وفوق كلّ ذلك ذكر ابن الأثير في " النهاية" وهو أشهر المؤلّفات في غريب الحديث بقوله: "*ومنه حديث عليّ: أمره أنْ يَعُورُ آبَارَ بَدْر"، أيّ يدفنها ويطمّها*.[17] ومقولة ابن الأثير في هذا الصدد له حضور طاغ ليرجّح كفّة اللفظ المختار على الرغم من وروده باللفظ "أغور" في كلتا النسختين، وفي المصدرين المعزوّ إليهما وهما "السنن الكبرى" للبيهقي، و"حلية الأولياء" لأبي نعيم. ثمّ تقديم اللفظ "أعور" على صعيد آخر يجاري ما روي عن الحباب بن المنذر τ [18]بقوله:

"يَا رَسُوْلَ الله، أَرَأَيْتَ هَذَا الْمَنْزِلَ، أَمَنْزِلاً أَنْزَلَكَهُ الله، لَيْسَ لَنَا أَنْ نَتَقَدَّمَهُ وَلاَ نَتَأَخَّرُ عَنْهُ، أَمْ هُوَ الرَّأْيُ وَالْحَرْبُ وَالْمَكِيْدَةُ ؟ قَالَ: بَلْ هُوَ الرَّأْيُ وَالْحَرْبُ وَالْمَكِيْدَةُ. فقال: يَا رَسُوْلَ الله فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ بِمَنْزِلٍ، مَا نَهَضَ بِالنَّاسِ حَتَّى تَأْتِيَ أَدْنَى مَاءٍ مِنَ الْقَوْمِ، فَنَنْزِلُهُ، ثُمَّ نَغُوْرُ مَا وَرَاءَهُ

[17] ابن الأثير الجزري، المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم. (1963). *النهاية في غريب الحديث والأثر*. تحقيق: الرازي، طاهر أحمد؛ والطناحي، محمود محمد. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية. 3: 320.

[18] ابن هشام الحميري، عبد الملك. (د. ت.) *السيرة النبوية*. حقيق: السقا، محمد وآخرون. بيروت: المكتبة العلمية. 2: 192-193.

مِنَ ٱلقَلْبِ[19]، ثُمَّ تَبْنِيْ عَلَيْهِ حَوْضًا تَمْلَؤُهُ مَاءً، ثُمَّ نُقَاتِلُ ٱلقَوْمَ فَنَشْرَبُ وَلاَ يَشْرَبُوْنَ. فقَالَ رَسُوْلُ الله ρ: لَقَدْ أَشَرْتَ الرَّأْىَ".

ج) الرجوع إلى الوقائع التاريخية

إنّ معرفة الباحث بالوقائع التاريخية الإسلامية وتسلسلها في الواقع لها يد العون في تحقيق مثل هذه المخطوطات، ولا عجب في ذلك لأنّ عبق الأحداث المنصرمة لها حضوره الخاصّ بين سطورها. ومن خلال إلمام الباحث بالأحداث يستطيع أن يميز الصواب من الخطأ، ويلحظ أيّ خلل في سرد القصص أو في مجرد تناول شيء يسير من الماضي العريق. ومن أحاديث المجموعة الّتي تتناول أشياء مهمة في ذاكرة التاريخ للخلافة الراشدة هو الرواية الآتية[20]:

الحديث التاسع والستون بعد المائة

عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ :" لَقَدْ عَلِمَتْ عَائِشَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ أَنَّ جَيْشَ الْمَرْوَةِ وَأَهْلَ النَّهرْوَانِ(1) مَلْعُونُونَ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ ρ". قَالَ عَلَى ابْنُ [عَيَّاشٍ](2): [قَتَلَهُ](3) عُثْمَانَ. طس، ق فى الدلائل، كر

(1) تقدم ذكرها فى حديث رقم 125.
(2) كذا فى ط، وهو فى خ "عياس"، وهو على بن عياش الألهانى الحمصى، ثقة ثبت. تقريب التهذيب ص 404.
(3) هكذا فى تاريخ دمشق، وهو فى خ و ط " قَتَلَهُ ".

إزاء تعامل الباحثة مع هذا النص تستبعد أن يكون اللفظ "قتلهُ" المذكور في كلتا النسختين صحيحًا لعدم توافقه مع الواقع التاريخي، ولذلك تقدّم اللفظ المورود في "تاريخ دمشق" لابن عساكر، وهو ههنا من المصادر الّتي عزا السيوطي الحديث إليها. ربّما يتساءل أحد لماذا إبراز " تاريخ دمشق" فقط في تقديم اللفظ الصحيح دون الأُخريين؛ من "المعجم

[19] **جمع قليب، وهو البئر**. مصطفى، إبراهيم وآخرون. (1972). المعجم الوسيط. إسطنبول: دار الدعوة.2: 753.

[20] ثريا بنت حاج أحمد بن معصوم. (2002). 1: 433.

الأوسط" للطبراني (طس)، و"دلائل النبوّة" للبيهقي (ق في الدلائل).[21] فالسبب وراء ذلك هو أن الأوّل أخرجه بنقص قوله: "جيش المروة"، وقوله: "وقال على بن عياش ....." الخ[22]؛ وأمّا الثاني فهو أخرج بلفظ مقارب وليس باللفظ الّذي يطابق النصّ لدى السيوطي[23]، ومن ثمّ لا يتمكّن الاحتكام إليهما. وبخلاف ابن عساكر في "تاريخ دمشق" الّذي لولا عدم ذكره قوله: "علي"، لكان النصّ له مطابقًا لنصّ السيوطي بالضبط.[24] وهذا الخلاف البسيط جدًّا لا يمثّل حائلاً ليساهم في تصحيح لفظ النصّ "قَتلَةُ عثمان" بدلاً من "قتلَهُ عثمان". فجرائم جيش ذي المروة من إحداث الفتن والبلبلة واغتيال عثمان بن عفّان رضي الله عنه معروفة في سجل التاريخ حيث ذكر ابن الأثير الجزري بأنّهم أهل العراق الذين ساروا إلى حصر عثمان رضي الله عنه ومكثوا في ذي المروة.[25] وهي قرية بوادي القُري، وقيل: بين خُشُب ووادي القُرى.[26]

د) مواكبة طريقة الكتابة المعاصرة

يجدر التنبيه إلى أنّ من دواعي تحقيق المخطوطات هو إخراج كتاب تُراثي ما بصبغته المعاصرة يفي بغرض الانتشار بين قرّاء العصر الحديث، ومن ثَمّ الاستفادة منه. فالصبغة المعاصرة لا

---

[21] عبد الهادي. (1987). ص. 47.

[22] الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني. (1995). *المعجم الأوسط*. تحقيق: الطحّان، محمود. الرّياض: مكتبة المعارف. 2: 458-459.

[23] البيهقي، أحمد بن حسين. (1985). *دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة*. تحقيق: فلعجي، عبد المعطي. بيروت: دار الكتب العلمية. 6: 434.

[24] ابن عساكر الشافعي، علي بن الحسن بن هبة الله. (د. ت.). *تاريخ مدينة دمشق*. تحقيق: العمراوي، محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. 39: 442-443.

[25] ابن الأثير الجزري، علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم. (1995). *الكامل في التاريخ*. تحقيق: القاضي، أبو الفداء عبد الله. بيروت: دار الكتب العلمية. 3: 46.

[26] الحموي، ياقوت بن عبد الله. (1965). *كتاب معجم البلدان*. طهران: مكتبة الأسد. 4: 513.

تقتصر على الشكل والتصميم الخارجي والداخلي، والطباعة المتطورة فحسب، بل لا بدّ أن تعتني بالتغير الطارئ في الكتابة وعناصر المقروئية المعاصرة. فالنص الآتي هو مثال للحرص على تقديم النص على طريقة الكتابة المعاصرة.[27]

الحديث الثامن والستون بعد المائة

عَنْ عَلِيٍّ ، قَالَ : لَقَدْ عَلِمَ [أُوْلُو] (1) الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ (2) ، وَعَائِشَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ(3) [فَسَلُوْهَا] (4) إنَّ أَصْحَابَ [.....](5) ذِى الْثَدْيَةِ مَلْعُونُونَ عَلَى لِسَانِ النَّبِيِّ ρ ، وَقَدْ خَابَ مَنْ افْتَرَىَ ". عبد الغنى بن سعيد فى إيضاح الأشكال، طس.

---

(1) هذا هو الصحيح ، وهو فى خ و ط "أولوا" .

(2) زيد فى ط بعده "ρ ".

(3) زيد فى ط بعده " τ ".

(4)كذا فى خ ،وهو فى ط "فسألوها" .

(5) غير واضح فى خ ، وهو فى ط غير مذكور .

تحرص الباحثة على تقديم الكتابة المعاصرة واستبعاد الأخرى من العصور المنصرمة مهما تدلو النسختان المخطوطة والمطبوعة معًا بدلوها القديم. لذلك تستقرّ على اختيار اللفظ "أولو" بدلا" من "أولوا" على غرار الرسم العثماني أمثال، الصلوة، والزكوة، والسموات. إنه يُعدّ من شبه القواعد العامة في تحقيق المخطوطات في أية لغة كانت لا بد أن يقدم الكتاب في شكله الصديق للقارئ المعاصر مهما كانت عراقته. بجانب ذلك، الالتزام بوضع علامات الترقيم من النقطة، والفاصلة، وعلامة الاستفهام ونحوها أيضا يُعدّ من العناية لتقديم مادّة القراءة بشكل عصري، إذ تكون النسخة الأصلية المستمدة تخلو منها.

[27] ثريا بنت حاج أحمد بن معصوم. (2002). 1: 431.

وشيء آخر في نصّ الحديث الآنف ذكره هو الواقع النادر حدوثه من عدم الإتاحة لحلّ بديل كما في الأمثلة السابقة. فهناك فراغ بعد قوله: "إنّ أصحاب" لا يتهيّأ للباحثة أن تأتي باللفظ حتى تمليه من جرّاء عدم وضوح اللفظ في النسخة المخطوطة مع عدم ذكر اللفظ على الإطلاق في النسخة المطبوعة. ومع أن الحديث أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (طس)، فكون هذا لا يساهم في إتيان الكلمة لسبب وروده بلفظ مقارب للفظ السيوطي، وليس باللفظ المطابق له.[28] أمّا كتاب "إيضاح الإشكال" لعبد الغني بن سعيد، فهو كان في عداد الكتب غير المتواجدة أثناء إعداد الباحثة لتحقيق النصوص.[29]

هـ) الإلجاء إلى الحلّ الوسط بين ورود اللفظ مغلوطًا في المخطوطة وعدم وروده في المطبوعة

لا تنحصر المشكلة من قبل النسخة المطبوعة حول ورود اللفظ مغلوطًا، بل في قليل من الأحيان يخلو المكان الّذي يرجو الباحث الاستعانة به من أيّ كلمة. فهذا الاختلال غير المرغوب فيه يتطلب من الباحث إيجاد التوازن لعل وعسى أن يأتي بالحلّ يسدّ بالفراغ كما في واقع الحديث الآتي[30]:

[28] الطبراني. (1995). 4: 328-329.

[29] المرجع السابق. 1: خ

[30] المرجع السابق. 1: 271.

الحديث الثانى بعد المائة

عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: "أَوْصَانِىْ النَّبِىُّ ρ أَنْ لاَ يُغَسِّلُهُ أَحَدٌ غَيْرِىْ، فَإِنَّهُ [لاَبُدَّ](1) لاَ يَرَى عَوْرَتِىْ أَحَدٌ إِلاَّ طُمِسَتْ (2) عَيْنَاهُ". ابن سعد، والبزار،[عق] (3)، وابن الجوزى فى الواهيات،

---

(1) لعل هذا هو الصواب ، وهو فى خ " لا يد " ، وفى ط غير مذكور .
(2) من الطمْس ، أى استئصال أثر الشئ النهاية 139/3 .
(3) سقط من خ ، وأثبته من ط .

وبالنظر إلى اللفظ الّذي بين القوسين المركنين الأُوليين، لا يشير أي مصدر إلى صحة اللفظ كذلك. إنما المكتوب في النسخة المخطوطة هو اللفظ "لا يد" الذي لا ينسجم مع بقية النصّ. أما المصادر المعزوّ إليها الحديث؛ من الطبقات الكبرى لابن سعد، ومسند البزّار، والعقيلي في الضعفاء الكبير (عق)[31]، واين الجوزي في الواهيات فليستْ باستطاعتها أن تمدّ بالحلّ لورود الحديث فيها كلها بلفظ مقارب دون استثناء. لذلك تلجأ الباحثة إلى الحل الوسط بتصحيح اللفظ الذي في المخطوطة راجية أن يكون اللفظ المصحَّح هو الذي قصده المؤلّف.

الخاتمة

إن التحقيق بالطريقة التقليدية هو الشائع استخدامه حيث تتوافر النسخ تمكن المحقق مقابلتها للوصول إلى أصل اللفظ للمؤلف. ومع ذلك لا يمنع الوسط الأكاديمي من التعرُّف على منحنيات أخرى من التحقيق الذي لا تُحظى بتوافر النسخ، بل الأشدّ من ذلك حين لا تشفي هذه القلّة غليل المحقق، وها هذا البحث يكشف الستار عن كواليس التحقيق من هذا القبيل؛ من الاضطرار إلى اتّخاذ الحلول البديلة تحلّ محلّ النسخ. فالطرق المذكورة داخل البحث

[31] عبد الهادي. (1987). ص. 47.

تعدّ من الحلول الّتي تلجأ إليها الباحثة عند عدم إمداد أية من النسختين المخطوطة أو المطبوعة باللفظ المناسب. تتمثل الحلول البديلة في الغالب المصادر الأخرى وعلى مقدمتها أصناف المؤلفات الحديثية سواء مما عزا السيوطي الحديث إليها أو غيرها مما له يد العون في الأخذ بيد الباحثة إلى الصواب بإذن الله تعالى. ولا تفتصر الحلول البديلة في شكل المصادر أو المراجع، إذ هناك قلة من الحالات تخلو من توافر الموادّ القرائية تضطر الباحثة إلى حسن الاستغلال لشيء من خبرتها ومعرفتها. ومع المحاولات للتخطّي على التحديات، لم تكن كلّ الفراغات تسدّ على أكمل وجه – فالكمال لله وحده –، وبالتالي هناك أيضا الحالات الّتي لا تتلقّى الحلول المبغية.

وهذا الجانب من التحقيق يؤكّد أهميّة إلمام المحققين بشتّى المعارف والفنون وعلى مقدمتها الإجادة للغة النصوص المراد تحقيقها والإحاطة بالمجال الّذي تغوص فيه النصوص تقوّيها الإدراك بالمجالات الأخرى المجاورة لها برتقي بها العمل إلى الصدارة. ولا مانع من تشكيل فريق التحقيق من عدة مجالات وتخصُّصات ذات صلة بالنصوص المراد تحقيقها حيث تتكاتف أفراده وتتعاون من أجل إظهار الثراء التراثي بشكله اللائق والمتميّز.

المراجع

ابن الأثير الجزري، علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم. (1995). *الكامل في التاريخ*. تحقيق: القاضي، أبو الفداء عبد الله. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن الأثير الجزري، المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم. (1963). *النهاية في غريب الحديث والأثر*. تحقيق: الرازي، طاهر أحمد؛ والطناحي، محمود محمد. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.

البيهقي، أحمد بن حسين. (1985). *دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة*. تحقيق: فلعجي، عبد المعطي. بيروت: دار الكتب العلمية.

ثريا بنت حاج أحمد بن معصوم، *من كتاب الجامع الكبير للسيوطى - الجزء الثانى (تخريجاً وتقويماً وبياناً للغريب من مفردات الأحاديث)*. (2002). رسالة الماجستير من قسم الحديث وعلومه، كلية الدراسات العربية والإسلامية، جامعة الأزهر فرع البنات بالقاهرة.

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد. (1992). المنتظم في تاريخ الأمم والملوك. تحقيق: عطا، محمد عبد القادر وعطا، مصطفى عبد القادر.بيروت: دار الكتب العلمية.

الحموي، ياقوت بن عبد الله. (1965). *كتاب معجم البلدان*. طهران: مكتبة الأسد.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. (د. ت.) *تاريخ بغداد أو مدينه السلام منذ تأسيسها حتى سنة 463*. بيروت: دار الكتب العلمية.

خليفة، محمد رشاد. (1983). *مدرسة الحديث في مصر: منذ سقوط بغداد إلى نهاية القرن العاشر الهجري*. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. (1985). *سير أعلام النبلاء*. تحقيق: الأرنؤوط، شعيب والعرقسوسي، محمد نعيم. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الطيراني، سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني. (1995). *المعجم الأوسط*. تحقيق: الطحّان، محمود. الرّياض: مكتبة المعارف.

عبد اللطيف، عبد الموجود محمد. (1983). *كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام صلى الله عليه وسلم*. القاهرة: مكتبة الأزهر

عبد الهادي، عبد المهدي عبد القادر. (1987). *طرق تخريج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم*. القاهرة: دار الاعتصام.

ابن عساكر الشافعي، علي بن الحسن بن هبة الله. (د. ت.). *تاريخ مدينة دمشق*. تحقيق: العمراوي، محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

مصطفى، إبراهيم وآخرون. (1972). المعجم الوسيط. إسطنبول: دار الدعوة.

ابن هشام الحميري، عبد الملك. (د. ت.) *السيرة النبوية*. حقيق: السقا، محمد وآخرون. بيروت: المكتبة العلمية.

الهندي، علي المتّقي بن حسام الدين. *كنز العمّال في سنن الإقوال والإفعال*. (1993). بيروت: مؤسسة الرسالة.